

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: +961-1-748 444
nelhassan@deloitte.com

في أحدث استبيان لحوادث الاحتيال في الشرق الأوسط، ديلويت الشرق الأوسط تكشف تعرّض نصف المشاركين تقريباً لحوادث الاحتيال بمعدلات أعلى من السنوات الماضية

14 نوفمبر 2021 – نشرت ديلويت مؤخراً تقريرها حول نتائج استبيان حوادث الاحتيال في الشرق الأوسط سلطت الضوء فيه على حوادث الاحتيال التي تعرضت لها مختلف المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط خلال انشغال المنطقة بوباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

شارك في استطلاع الآراء الرقمي الذي أجرته ديلويت أكثر من 100 شخص لم يكشفوا عن هوياتهم يمثلون طيفاً واسعاً من المؤسسات العامة والخاصة العاملة في مختلف قطاعات الأعمال. وكان الهدف من هذا الاستطلاع الكشف عن المدى الذي وصلت إليه حالات الاحتيال وأنواعها المتعددة، ورصد تأثير وباء كورونا العالمي على مخاطر الاحتيال نتيجة للتغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال، بالإضافة إلى الوقوف على الإجراءات التي اتخذتها هذه المؤسسات للحيلولة دون تعرّضها لمختلف أنواع حوادث الاحتيال والكشف عنها والاستجابة لها.

تعقيباً على نتائج الاستبيان، أشار كولن كيني، الشريك في قطاع الاستشارات المالية في ديلويت الشرق الأوسط، إلى التغيير الذي أظهرته نتائج الاستبيان الحالي في أكثر أنواع الاحتيال انتشاراً خلال العقد الأخير مقارنة بتلك الأنواع التي كشفت عنها استبيان مماثل أجرته ديلويت في العام 2010، وأوضح ذلك قائلاً: "لقد شكلت سرقة الأصول المادية وسوء استخدام المعلومات الحالات الأكثر إثارة لمخاوف المؤسسات في العام 2010؛ بينما حلّت مكانها في الوقت الحالي حالات الاحتيال باستخدام تقنيات العصر الجديد مثل الجرائم السيبرانية والتلاعب بالتقارير المالية، وهذا ما أكدته أكثر من ثلثي المشاركين في الاستبيان الذي أعربوا عن اعتقادهم أن الاضطرابات التي يشهدها حالياً قطاع الأعمال والاقتصاد قد تزيد من مخاطر الاحتيال في مؤسساتهم خلال السنتين القادمتين."

فيما يلي أبرز نتائج الاستبيان:

- أفاد 48% من المشاركين في الاستبيان أن مؤسساتهم قد تعرّضت لمزيد من حوادث الاحتيال هذه السنة مقارنة بالسنوات التي سبقتها، كما أكد 35% من المشاركين إلى معدلات هذه الحوادث قد ارتفعت منذ بداية تفشي جائحة كورونا، وقد عزا هؤلاء المشاركين السبب الأول الذي يقف على رأس أسباب الاحتيال في قطاع الأعمال الحالي إلى اعتماد مؤسساتهم مختلف أنواع التقنيات والعمل عن بُعد.
- أشار المشاركون في إجاباتهم إلى انخفاض في معدلات الاحتيال بفضل حملات التوعية الاستباقية التي أجرتها مؤسساتهم وتدريب الموظفين فيها على كيفية التعامل مع مخاطر الاحتيال الناشئة؛ إلا أن ذلك لم يمنع أكثر من 50% من المشاركين من التأكيد على وجود فهم محدود لمخاطر الاحتيال الناشئة بين العاملين في مؤسساتهم التي غالباً ما تعتمد على أساليب العمل التقليدية، والمعلومات الثابتة، وإجراء تعديلات غير منتظمة في إطار العمل الخاص بمخاطر الاحتيال.

- أكد 55% من المشاركين أن مؤسساتهم لديها إطار عمل من المستوى الأساسي (المبتدئ) للتعامل مع حوادث الاحتيال مثل سياسات مكافحة الاحتيال، وميثاق قواعد السلوك المهني، ومكافحة الرشوة والفساد، غير أنهم أشاروا إلى افتقار مؤسساتهم للجوانب الضرورية الأخرى مثل الدورات التدريبية المنتظمة، وإعداد التقارير المخصصة للإدارة العليا، والتقييم الدوري لمخاطر الاحتيال، بالإضافة إلى التقنيات المخصصة لمكافحة الاحتيال.
- أظهرت نتائج الاستبيان أن 41% من الشركات لا توجد فيها إدارة مخاطر الاحتيال المتفرغة وفريق التحقيقات، ويعتقد ممثلو هذه الشركات أن إطار مكافحة الاحتيال الموجود في شركاتهم حالياً ليس كافياً لمنع وقوع حوادث الاحتيال مستقبلاً والتخفيف من تأثيراتها. علاوة على ذلك، أعرب هؤلاء الممثلين عن عدم معرفتهم بالمخاطر التي تتهدد القطاع الذي يعملون فيه، وكذلك عدم معرفتهم بأفضل الممارسات المتبعة للتعامل مع حوادث الاحتيال.
- رغم المخاوف الناجمة عن عدم جاهزية هذه المؤسسات لإدارة مخاطر الاحتيال، كشفت نتائج الاستبيان عن حالات من مختلف أشكال التعاون الداخلي والخارجي التي أسهمت في دفع جهود إدارة مخاطر الاحتيال وتعزيز فعاليتها في هذه المؤسسات.

تابع كيني تعقيبه على هذه النتائج بالقول: "بالاستفادة من المقارنة بين نتائج هذا الاستبيان والاستبيان السابق قبل 10 سنوات، استطعنا استخلاص ملاحظات مهمة حول اتجاهات مستوى النضج في إدارة مخاطر الاحتيال حيث رأينا زيادة واسعة في الجهود الأساسية لبناء جاهزية إدارة مخاطر الاحتيال لدى الشركات في منطقة الشرق الأوسط؛ والأهم من ذلك، فقد ذكر المزيد من المؤسسات أنها قد بدأت بتطبيق العناصر الأساسية لإدارة مخاطر الاحتيال مثل إعداد سياسات إدارة الاحتيال، وإنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن حوادث الاحتيال، بالإضافة إلى إجراء تقييم في أوقات منتظمة لمخاطر الاحتيال. رغم ذلك، كشفت إجابات المشاركين عن تباين واسع بين هذه المؤسسات في فاعلية الجهود الأساسية لبناء جاهزية إدارة مخاطر الاحتيال لديها."

وختم كيني كلامه قائلاً: "وإذا ما قارنا هذا التباين بمستوى الرضا الذي أعربت عنه المؤسسات التي سبق لها الاستثمار في المجالات ذات الأولوية مثل تقنيات مكافحة الاحتيال، فسوف نخلص إلى نتيجة مهمة مفادها أن فاعلية الجهود الأساسية ستبقى معدومة طالما بقيت هذه الجهود مجرد حبر على الورق، ولم تردفها المؤسسات بإجراءات ملموسة على أرض الواقع، ولن تستطيع هذه المؤسسات جني ثمار الفعالية الحقيقية إلا إذا انتقلت من الحيز النظري إلى الحيز العملي مثل إجراء اختبارات تفصيلية لضوابط مكافحة الاحتيال (آليات الرقابة)، ومراجعة هذه الضوابط وتعزيزها، ومن ثم الانتقال إلى إجراء المزيد من المراقبة الاستباقية والمستمرة لمخاطر الاحتيال."

لتنزيل التقرير كاملاً، يُرجى [النقر هنا](#).

إذا رغبتُم بمناقشة نتائج الاستبيان بمزيد من التفصيل، يُرجى الاتصال مع فريقنا المختص: [كولين كيني](#)، شريك ديلويت الشرق الأوسط؛ و [برايد نيوار](#)، ديلويت الشرق الأوسط.

- انتهى -

في هذا البيان الصحفي، أي دلالة إلى "ديلويت" تشير إلى واحدة أو أكثر من ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضممان وتتمتع شبكتها من الشركات الأعضاء المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة. يرجى الاطلاع على deloitte.com/about للحصول على وصف مفصل للهيكل القانوني لديلويت توش توهاماتسو المحدودة والشركات الأعضاء فيها. إن المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي صحيحة إلى حين التوجه إلى الصحافة\النشر.

عن ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شركة ذات مسؤولية محدودة:

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شركة ذات مسؤولية محدودة (د إم إي) هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شركة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص. وديلويت ن س إي هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضممان.

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الإستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة من خلال 26 مكتباً في 14 بلداً وتضم قرابة ٥,٠٠٠ شريك ومدير وموظف. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط وقبرص مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/أو إلزام شركة د إم إي. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

عن ديلويت

يُستخدَم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من شركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها. تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. ولا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بها، وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها. لا تقدم ديلويت توش توهاماتسو المحدودة أو ديلويت ن س إي أو د إم إي أي خدمات للعملاء. يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:

www.deloitte.com/about

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والإستشارات الإدارية والمالية، وخدمات إستشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل ٥٠٠ شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من شركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من ١٥٠ دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنتي ديلويت ال ٣٠٠٠٠٠ وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com.

المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي صحيحة في وقت إرسالها للصحافة.

للتوقف عن تلقي الرسائل الإلكترونية، يرجى إرسال رسالة رد إلى المرسل تحمل عبارة "[Unsubscribe](#)" في خانة الموضوع.

Nadine El Hassan

Senior Manager | Brand & Communications

Deloitte & Touche (M.E.)

Gefinor Center - Block D

Clemenceau Street

Beirut, P.O. Box 113 - 5144

Lebanon

D: +9611748444

nelhassan@deloitte.com | www.deloitte.com

